من ثلاثة محاور هي مخالفات قطاع العمل والتعاونيات ودور الرعاية

العازمي قدم استجواب وزيرة الشؤون.. ونواب: شخصاني بامتياز

■ الغانم: أبلغنا الحكومة بالمساءلة ومكتب مجلس الأمة سيناقش إمكانية تحديد موعد بديل للجلسة المقبلة

حمدان العازمي يقدم الاستجواب

مرزوق الغانم

ذكرى الرشيدي

■ حمدان: ما يحدث في وزارة الشؤون من تجاوزات لا يمكن السكوت عنه ■ هناك انتقائية في اختيار الزيارات التجارية في مقابل تعطل المشروعات الكبرى بالبلاد

■ كثير من المشاريع والقوانين لم تر النور على رأسها التجديد للقياديين وأوضاع العمالة ومشكلاتها

■ عسكر: يجب إنصاف ذكرى التي سعت دوما إلى تطبيق القانون وإصلاح الخلل

■ الوزيرة واجهت بحزم مشكلة العمالة السائبة وتجارة الإقامات وعملت على إيجاد حل للتركيبة السكانية

■ التميمي: استجواب وزيرة الشؤون شخصاني وولد ميتا

■ غير صحيح أننا سنسحب استجوابنا للوزير الأذينة وماضون فيه إلى النهاية

■ جلسة الإسكان ستكون في موعدها بتاريخ 12 ديسمبر وهناك إمكانية لعقد أخرى خاصة للاستجوابات

فيما قدّم النائب حمدان العازمي استجوابه الموجه لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي، وأودعه لدى مكتب الأمين العام لمجلس الأمة وهو من ثلاثة محاور: مخالفات قطاع العمل ومخالفات التعاونيات ومخالفات دور الرعاية، أكد نواب في مجلس الأمة أن الاستجواب شخصاني وأنه ولد ميتا.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مكتب مجلس الأمة سيناقش في اجتماعه الاحد المقبل آلية التعامل مع جلستي المجلس المقررتين في الـ10 و11 ديسمبر المقبل والمتزامنتين مع القمة الخليجية التي تستضيفها البلاد.

واضاف الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس، انه تسلم الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي التي التي سعت دوما إلى تطبيق القانون واصلاح الخلل مستغربا اتهامها بتعطيل التنمية.

وقال عسكر في تصريح صحافي ان الوزيرة واجهت بحزم مشكلة العمالة السائبة وتجارة الإقامات وعملت على ايجاد حل التركيبة السكانية وسعت إلى وضع حلول لمشاكل مزمنة ظلت تنخر في جسد الوزارة على مدى سنوات طويلة ورغم الجهد الذي بذل هناك من يوجه لها الاتهامات.

ودعا عسكر إلى انصاف الوزيرة التي خطت خطوات حثيثة نحو الإصلاح وما يهمنا ان يكون النقد الموجه للوزيرة موضوعيا ولا يجنح نحو الشخصانية.

وتعليقا على الاستجواب قال النائب عبدالله التميمي إن استجواب النائب العازمي للوزيرة ذكرى الرشيدي استجواب شخصاني وولد ميتا، وفيما يلي نص استجواب النائب:

يقول الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم:

«وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» «البقرة 42»

ويقول تعالى «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه» «البقرة 283»

استناداً للمادة «100» من الدستور الكويتي والتي تنص على انه لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم.

وقد نصت المادة السابعة على أن: العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

ونصت المادة «8» من الدستور على أن تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمانينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

والمادة «17» من الدستور التي نصت على انه «للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن».

والمادة 20 من الدستور التي نصت على أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.

ونصت المادة «26» من الدستور على أن: الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

وبعد، فإن ما يحدث في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئات والاتحادات التابعة لها من تعد صريح ومستمر على الأموال وحقوق المواطنين والأيتام وزيادة الأسعار، وغيرها من الممارسات المخالفة لنصوص القانون والدستور الكويتي، أمور أصبح لا يمكن السكوت عنها.

وخلال فترة تولي الوزيرة ذكرى الرشيدي للوزارة، شهدت البلاد العديد من المشكلات العمالية والمالية والإدارية، فتذمر أصحاب العمل والعمال أنفسهم، وحتى المراجعين في الإدارات التابعة للوزارة، حتى وصلت الأمور إلى ذروتها في الآونة الأخيرة بعد الانتقائية غير العادية في اختيار الزيارات التجارية والتي

تأتي على أهواء المتنفذين والتجار، في مقابل تعطل المشروعات الكبرى بالبلاد بسبب نقص العمالة، وسوء الإدارة غير العادية في الإدارات والهيئات التابعة للوزارة، ومخالفات بعض كبار الموظفين والمسئولين التي تتم تحت سمع وبصر الوزيرة.

وعلى صعيد تعيينات القياديين في الجهات التابعة لها والتجديد لبعضهم، فإننا نجد الوزيرة قد جعلت من وزارة الشؤون مرتعا لأقاربها من خلال تعيينهم في وظائف لا تنسجم مع مؤهلاتهم الدراسية، كما أنها وقفت مدافعا عن بعض القياديين بالرغم من ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن عدم تعاون الجهات التي يديرونها، وبالرغم من ملاحظات الديوان التي تثبت وجود مخالفات جسيمة أدت إلى استفادة أطراف متنفذة أو ذات صلة على حساب الفرص العادلة التي يجب أن تكون متاحة للجميع، بالإضافة إلى أضرار تلحق بالمال العام نتيجة لتلك الممارسات، إلا أن الوزيرة لم تحرك ساكنا تجاه هذه الملاحظات.

وبسبب موقف الوزيرة المتراخي مع بعض الأطراف، استمرأت تلك الأطراف في سوء إدارتها للجهات التي تديرها، بل وربما أفسدتها أو على الأقل ساهمت باستمرار الفساد فيها، كما تم إيقاع أضرار على مواطنين يعملون في تلك الجهات، لكن الأطراف التي ضمنت وقوف الوزيرة بصفها أمنت العقاب فتمادت أكثر، وأهملت واجبها الذي يحتم عليها الدفاع عن المال العام وحماية مصلحة الدولة، إذ وصل الأمر إلى إدارة الوزارة عبر روابط تسيطر على العقود، وتشكل اللجان الوهمية والمكررة، وتوظف غير المستحقين من خارج الوزارة، وتوقف المعاملات.

وشهدت الوزارة أيضاً كثيراً من التجاوزات والمخالفات التي لم تسع الوزيرة لحلها أو تقديم رؤى واضحة بصددها، بجانب كثير من المشاريع والقوانين التي لم تر النور حتى الآن، منها «ملف التجديد للقياديين، ملف أوضاع العمالة ومشكلاتها المختلفة، العنف الأسري، تجاوزات الجمعيات التعاونية، والأخصائيين النفسيين إضافة إلى التجاوزات والمخالفات المتمثلة في الإهمال والتقاعس عن أداء الوزيرة لدورها في الاهتمام بأبنائنا في دور الرعاية الإجتماعية.

وبعد أن انتهجنا كغيرنا من النواب نهجا تدريجيا بإطلاع الوزيرة بملاحظاتنا، عبر الأسئلة المباشرة وغير المباشرة، والتحذيرات المتعددة لإصلاح المخالفات والتجاوزات والممارسات السلبية والأخطاء التي تسببت في إلحاق الضرر بأموال الدولة وبأموال المواطنين، ولم نجد أذنا صاغية، بل وجدنا تماديا في انتهاك الحقوق المالية، وتجاوزا للحد في قضايا التعيينات والعقود وكروت الزيارة، وازدادت المركزية داخل اروقة "الشؤون"، وأصبح الأمر فوق طاقة المراجعين وأصحاب العمل.

وبما أن المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من بين أهم وأعظم واجبات ومسؤوليات الوزير، وأن التفريط بأمانة المسؤولية العامة، واستباحة الأموال العامة وإهدارها، ومخالفة القوانين عن عمد وقصد، وتكرار تلك المخالفات واستمرارها، واعتبارها ممارسة اعتيادية لا غضاضة فيها ولا عيب، كل ذلك يوجب تحريك المسؤولية السياسية في مواجهة من قام بتلك الأفعال، لذا كان لا بد من التقدم بهذا الاستجواب الذي يتكون من ثلاثة محاور تلخص جملة من المخالفات الجسيمة التي تتعارض مع مبادئ الدستور ونصوص القوانين:

المحور الأول : مخالفات دور الرعاية الإجتماعية

أولاً: استمرار مخالفات الصندوق الخيري :

طلب الصندوق الخيري للرعاية الإجتماعية تحويل أرباح المليون دينار وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم «92/ خامسا» بتاريخ 1999/12/7 قد تم تحويل ربع أرباح المليون دينار لصالح الصندوق الخيري للرعاية الإجتماعية منذ ذلك التاريخ وإلى الآن غير أن ديوان المحاسبة كان في كل عام يحيط الوزارة علما بأن عملية تحويل تلك المبالغ مخالفة لقرار مجلس الوزراء.

تحويل مبلغ وقدره 652800 د.ك من الحساب الاستثماري لمدخرات أبناء دار الطفولة إلى حساب الصندوق الخيري خلال الفترة من دون وجود سند قانوني يوثق إجراء هذا التحويل.

عدم وجود نظام رقابة ومتابعة من قبل الوزارة على المبلغ المحول للصندوق الخيري للتحقق من الهدف الذي صرف من أجله.

إن المبلغ المحول للصندوق الخيري بناء على تعليمات وكيل الوزارة ومجلس إدارة الصندوق الخيري لا يتفق مع ما ورد بكتاب مجلس الوزراء والذي نص على أن يتم صرف ريع ذلك المبلغ لصالح أبناء دار الطفولة بالوزارة وأن اللجنة المشكلة التي أشارت لها الوزارة لا تحقق الهدف المنشود من وضع نظام رقابة فعال على التصرف في المبالغ المحولة والمودعة في الصندوق الخيري.

تحويل مبلغ 45000 دينار كويتي من فوائد مدخرات أبناء دار الطفولة لحساب الصندوق الخيري بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم «92/ خامساً» في اجتماعه رقم «99/6» بتاريخ 1999/2/7 لوحظ لدى الفحص المراجعة قيام الوزارة بتحويل مبلغ 45000 د.ك من فوائد مدخرات أبناء دار الطفولة لحساب الصندوق الخيري بتاريخ 2005/11/23 بالمخالفة للقرار المذكور ، مع العلم أنه لم يتم تلافي المخالفة ومازالت المخالفة قائمة حتى الآن.

ثانياً: الإهمال الإداري داخل دور الحضانة العائلية والإستهتار بحياة نزلائها :

مسلسل الانفلات والإهمال الإداري داخل قطاعات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتحديدا في إدارة الحضانة العائلية لم يتوقف، وبدلا من أن تكون الإدارة لـ«رعاية الأبناء»، تحولت إلى دار الإهمال بعد حوادث متواصلة عانتها ولا تزال تعانيها الحضانة العائلية مع استمرار لامبالاة الوزيرة ذكرى الرشيدي ومن ضمن المخالفات ما يلي :

حادثة أخرى تسبب فيها تقاعس المسؤولين في الحضانة العائلية عن تأدية مهامهم المنوطة، فضلا عن الإهمال وغياب الرقابة، وهي إقدام شاب «37 عاما» على الانتحار بسبب جرعة مخدرات زائدة، أقدم على تعاطيها بسبب شعوره باليأس من الحياة بعد أن تقدم للبحث عن وظيفة في وزارة الكهرباء وعجز عن الحصول عليها، حسب ما ذكره أصدقائه.

الغريب في الأمر أن الوزيرة لم تكلف نفسها عناء الذهاب إلى مكان الحادث للتعرف على أسبابه والسماع إلى أصدقائه، مما اضطر أصدقائه من نزلاء الدار إلى التقدم بكتاب إلى مكتب وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي يشرحون فيه معاناتهم، وبعد فترة زمنية سألوا عن الكتاب إلا أن من في المكتب أكدوا أنه لا يوجد كتاب قدم في هذا الصدد، في حين رفض مكتب الوكيل إدخال بعض نزلاء الدار على الوكيل لشرح مأساتهم.

الأمر وصل إلى إقدام نزلاء دور الرعاية إلى إعداد كتاب إلى ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لرفع الظلم الواقع عليهم من معاملة الوزيرة ذكرى الرشيدي كل هذه الحوادث وغيرها الكثير خاصة انه تم تسجيل 13 حالة هروب للفتيات من دور الرعاية في اقل من شهر واحد ، كل هذا يثبت أن الوزيرة ذكرى بعيدة كل البعد عن تحمل المسؤولية، وبات همها التعيينات والصفقات السياسية .

المحور الثاني: تجاوزات مالية وإدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين والعمال.

اولا: التعيينات في وزارة الشؤون

جسدت التعيينات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صورة سيئة من صور الانتهاكات والمخالفات والتحكم غير الطبيعي داخل اروقة الوزارة، فكان النصيب الأكبر من الترقيات والتعيينات سواء بالاختيار أو بالتكليف لأقارب الوزيرة ذكرى الرشيدي، في صورة ألقت بظلالها على أسلوب العمل ونفسية الموظفين داخل الوزارة.

فغير أن الوزيرة المسؤولة والحقوقية البارزة قد أتت بإخوانها والمحسوبين عليها في مناصب لا تناسب مؤهلاتهم ولا تحتاجها الأماكن التي وضعوا فيها، وأضاعت بذلك آلاف الدينارات على ميزانية الدولة، تسببت أيضا تلك القرارات في إضاعة فرص الترقية على موظفين أكفاء قضوا سنوات عديدة داخل الوزارة، وهم في نفس الوقت أصحاب مؤهلات علمية عالية، ومن ذلك على سبيل المثال:

تعيين الوزيرة لأختها كمستشارة في وزارة الشؤون بمكافأة 1250 دينارا، الأمر الذي كشفته وسائل الإعلام، فاستدعى الموضوع تدخل الوزيرة والتي أقسمت عدة مرات، وأصدرت بيانا بتاريخ 2013/8/14 تكذب فيه هذا الأمر، وتؤكد أنها لم تعين أيا من أقاربها «حتى من الدرجة السابعة» في الوزارة، إلا أنها وتحت وطأة الهجوم اضطرت للاعتراف بالأمر، وعادت لتؤكد أن شقيقتها موجه عام في وزارة التربية وحاصلة على الشهادة الجامعية من جامعة الكويت منذ ما يزيد عن 25 عاما، وقد تمت الاستعانة بخدماتها لمدة سنة، وان ديوان الخدمة المدنية هو من قرر المكافأة المالية المقررة لها، رغم أنها لم توضح ماهية الاستشارات التي تقدمها موجهة وزارة التربية لإصلاح أحوال وزارة الشؤون، ولماذا لم يتم اختيار غيرها من الكفاءات رغم أن الكويت فيها عناصر متميزة في مجالات وزارة الشؤون كان بإمكان الوزيرة الاستعانة بها.

تعيين السيد «م. ر» الحاصل على دبلوم، رئيسا لأحد الأقسام في محافظة الجهراء، على حساب موظفين آخرين أقدم منه في الوظيفة وأعلى منه في المؤهل، وذلك عن طريق قرارات تكليف عدت التفافا على القانون.

استحداث وظائف إشرافية في الهيكل التنظيمي للوزارة دون الحصول على موافقة ديوان الخدمة المدنية مما كلف الدولة مبلغ 31 ألف دينار بالمخالفة للقانون، وغيرها من التعيينات والقرارات التي قدمنا للوزيرة أسئلة مفصلة بشأنها.

ورغم أن هذه التعيينات لاقت عاصفة من الرفض النيابي ومن قبل النقابات المسؤولة وقوى المجتمع حيث وجه العديد من النواب الأسئلة البرلمانية حول هذا الأمر، وحذرت نقابة العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من تداعياته، إلا أن الوزيرة لم تحرك ساكنا، بل وتمادت في الأمر حتى خرجت القضية عن المألوف، وضاعت معها حقوق الدولة والموظفين.

ويترافق النهج السابق للوزيرة مع ممارسات صدرت عنها أساءت للعاملين في الوزارة، وأثبتت عدم اكتراثها بهم، حيث أعرب نحو 120 مفتشا في قطاع العمل بوزارة الشؤون عن استيائهم من عدم التزام الوزيرة بالموعد الذي حددته لهم وتأخرها لمدة تقارب الثلاث ساعات من دون اعتذار أو إبداء لأسباب التأخر، وذلك لأداء القسم الخاص بمنحهم حق الضبطية القضائية أمامها، وفق نصوص القانون 6/2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي.

هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة من الأشخاص يقودون جهات تابعة للوزيرة، يخالفون القانون ويتعسفون في القرارات دون أن تتم محاسبتهم ووقفهم عند حدهم، وتجسد ذلك في الأمثلة التالية:

استمرار قيام الوزارة بتقدير احتياجات أصحاب الأعمال في القطاع الأهلي من العمالة حسب التقدير والاجتهاد الشخصي للموظفين دون وضع ضوابط ومعايير محددة لتقدير تلك الاحتياجات، مما سمح لمجموعة من الموظفين بالتحكم في الأمر والتعامل معه وفق الأهواء والأمزجة الشخصية.

ثانيا : التعسف في استخدام السلطة وعدم تطبيق القانون

تسبب التعسف في استخدام الوزيرة لسلطتها في الآتي :

1 - تعطيل مشاريع الدولة التنموية

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل متهمة من الحكومة نفسها بعرقلة مسيرة التنمية والتسبب في تعطيل مشاريع الدولة والقطاع الخاص عبر احتكارها منح التأشيرات والتحويل للعمالة وحصرها في مكتبها، وهذا الوضع الغريب يساهم في نشر الرشوة والمحسوبية ويعرقل مساع الدولة في الانفتاح نحو تحويل الدولة مركزا ماليا وتجاريا حسب رغبة صاحب السمو أمير الكويت.

كما تساهم الوزيرة من خلال هذا القرار في تأصيل مفهوم المحسوبية والواسطة وتعطيل أعمال الإدارات المختلفة ونستغرب طلبها من النواب بأن يأتوا بمعاملات الشركات والأفراد إلى مكتبها مباشرة وكأنهم «مندوبون» لتخليص المعاملات بدلا من منحها الصلاحيات للإدارات المختصة بتخليص معاملات

ثالثا: عدم التعاون مع ملاحظات ديوان المحاسبة وإهدار المال العام:

أكدت تقارير ديوان المحاسبة ما أثرناه وعدد من النواب بوجود مخالفات للقانون تمت من قبل الوزيرة ومسؤولين وقياديين في جهات تابعة لها، وإن كانت بعض هذه القضايا ليست بذاتها محلا لمساءلة الوزيرة حاليا، إذ يعود بعضها إلى فترات سابقة لتعيينها، إلا أن فيها دلالة على خطأ قرارات الوزيرة بشأن عدم معالجة الأخطاء السابقة والمستمرة في الوزارة رغم تنبيهنا لها من خلال الأسئلة والتصريحات المختلفة، وأيضا التجديد لبعض القياديين، فضلا عن وجود قضايا أخرى ممتدة إلى عهد الوزيرة أو بدأت في عهده، وبعضها وقائع تمت في عهد وزراء سابقين لكن تداعياتها استمرت.

ولعل أبرز ما يمكن تأكيده بشأن استشراء المخالفات في الوزارة واستمرار تغطية الوزيرة الحالية لمخالفات سابقة على تعيينها وهي مسؤولية قائمة عليها هي الآن، هو ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة وما كشفه تقرير الديوان عن جملة مخالفات وتجاوزات في وزارة الشؤون تتعلق بأدائها، منها هدر المال العام والتقاعس عن تحصيل أموال مستحقة، فضلا عن الأخطاء التي أدت إلى وجود تلاعب في تقدير احتياج الشركات من العمال وغيرها.

وأكد التقرير وجود مخالفات في العقود والمناقصات والمشاريع التي تنفذها الوزارة، ومن ذلك حرمان خزانة الدولة من إيرادات بمئات الآلاف من الدينارات، والتلاعب في العقود وإبرامها بالأمر المباشر، وتجزئتها حتى تتهرب من الرقابة المسبقة للديوان، والتلاعب في الدورات التدريبية وتشكيل اللجان مما أشكل هدرا كبيرا في أموال الدولة.

ورصد الديوان مآخذ شابت بعض عقود الوزارة والإخلال بمبدأ العدالة والمساواة في بعض الممارسات، وشدّد على خطورة هدر المال العام، وطالب باتخاذ إجراءات عاجلة لتحصيل المبالغ المستحقة.

وأوضح الديوان وجود مجموعة من الملاحظات على بند الرقابة المسبقة كان أبرزها عدم التقيد بأحكام المادتين 13و 14 من القانون رقم 30 لسنة 1964، بإنشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بقانون رقم 4 لسنة 1977 لارتباطه بالموضوعات محل البحث قبل العرض على الديوان لتعاقد بلغت قيمته 000/468.836 دينارا.

والجدير بالملاحظة أن بداية رأي الديوان قد أشارت إلى عدم قيام الوزارة بموافاته ببعض المستندات، وهي المستندات التي طلبها ديوان المحاسبة ولم يتم موافاته بها والمذكورة أدناه، وعدم الالتزام بأحكام المادة 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 وذلك بشأن المخالفتين التاليتين:

1 المخالفة المالية رقم 13/2012/2013بشأن مديونية إحدى المنتفعات البالغة 832000 دينارا.

2 المخالفة المالية رقم 121/2012/2013بشأن مديونية احد المنتفعين «فئة شيخوخة».

وطلب الديوان موافاته بأصول محاضر التحقيق وكافة الأوراق والمستندات المتصلة بالموضوعين المشار إليهما، لم تقم الوزارة بالرد، لا يزال الديوان يتابع الموضوعين سالفي الذكر.

ولفت ديوان المحاسبة إلى عدم الحصول على موافقة الديوان المسبقة قبل الارتباط وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين 14.13 من قانون إنشاء الديوان رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته، الأمر الذي يشكل مخالفة مالية طبقا للبند 6 من المادة 52 من ذات القانون في الموضوعين التاليين:

1- المخالفة المالية رقم 82/2012/2013بشأن العقد رقم «6/2010/2011» وعقد رقم7/2010/2011 لمناقصة رقم « و ش ج ع13/2009/2010 » استئجار مركبات متنوعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «طلب تمديد عقود».

طلب الديوان إجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق والقرار الصادر بالتصرف، ولم تقم الوزارة بالرد، لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

2 المخالفة المالية رقم 140/2012/2013بشأن العقد رقم 11/2009/2010 للأعمال الإنشائية والمدنية وصيانة جميع المباني والمرافق بمجمع دور الرعاية الاجتماعية بالصليبخات والدور الخارجية التابعة له ومجمع جنوب الصباحية مناقصة رقم « و ش ج ع ح 2009/2010».

طلب الديوان إجراء التحقيق اللازم في الموضوع وموافاته بمحاضر التحقيق والقرار الصادر بالتصرف، لم تقم الوزارة بالرد، لا يزال الديوان يتابع الموضوع.

واتهم تقرير «المحاسبة» وزارة الشؤون بأنها السبب في وجود عمالة هامشية في البلاد من خلال نصها في العقود الحكومية على عمالة احتياطية غير مدفوعة الأجر، مما يؤدي إلى وجود عمالة متجولة بلا رواتب في البلاد.

المحور الثالث: مخالفات قطاع التعاون

ان ما يحدث في القطاع التعاوني من محاولات لسيطرة قطب واحد هو واتباعه على العمل التعاوني، ومحاولات ارهاب جميع العاملين في هذا الحقل من خلال اوامر نقل وندب بالامر المباشر لمن تسول له نفسه اعتراض مسيرة الووزيرة واتباعها داخل الوزارة التي تهدف بالاساس الى تفريغ القطاع التعاوني من محتواه، ورسم سياسات جديدة يمكن من خلالها التحكم بكل مقدرات هذا القطاع، لهو حدث تاريخ لم يسبق ان قام به وزير وذلك لما لهذا القطاع من اهمية قصوى في حياة المواطنين وتاريخ الوطن.

لقد رصدت الاجهزة الرقابية مجموعة من المخالفات الكبيرة داخل القطاع التعاوني تبدأ من التلاعب باللائحة التنفيذية للقانون، وتنتهي بعمليات تنقيع وتمرير لميزانيات مخالفة تتم بشكل ممنهج لبعض مجالي الادارات المعروفة، الى جانب ان كل من ينتمي الى حاشية الوزيرة او في دائرتها الانتخابية مصان وله من الحقوق ما ليس لغيره.

عسكر العنزي

عبدالله التميمي